



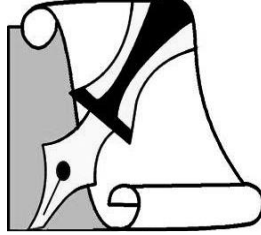
مركز البحوث
الفلسطينية والاستراتيجية

مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشمري

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



مركز للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الاقتصاد الفلسطيني بوضع خطير يزيد حدة أزمة كورونا

دعا البنك الدولي إلى تنسيق بين السلطة الفلسطينية وبين إسرائيل والعالم من أجل اجتثاث وباء كورونا والسماح بخدمات صحية ضرورية للفلسطينيين؛ وجاء ذلك في تقرير جديد للبنك الدولي؛ حول تأثير أزمة فيروس كورونا وأضرارها الشديدة على الاقتصاد الفلسطيني المتعثرة، الذي أدى إلى انكماش الناتج المحلي الخام بنسبة 11.5% في العام الماضي، وهو أحد أشد التراجعات التي سُجلت على مستوى العالم؛ ولفت التقرير إلى أنه قبل بدء أزمة كورونا، كانت التوقعات الاقتصادية الفلسطينية قاتمة مع مستويات نمو متدنية، عجز مالي متواصل، نسبة بطالة مرتفعة وفقر متزايد؛ وازداد الوضع سوءاً في أعقاب التأثيرات المرافقة للوباء وتوقف تحويل أموال الضرائب التي تجبها إسرائيل لصالح السلطة الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى انكماشات شديدة في الأنشطة الاقتصادية؛ وأنه نتيجة لذلك، يتوقع انخفاض الناتج المحلي الخام في العام 2020 بحوالي 11.5% ووصلت نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى حوالي 28.5% في نهاية الربع الثالث من العام 2020، والتي تشمل نسبة بطالة 49% تقريباً في قطاع غزة و 19% في الضفة الغربية. وارتفعت نسبة الفقر إلى 30%، فيما يعيش 1.4 مليون فلسطيني تحت خط الفقر. وتأثير عوامل الوباء، توقف الدخل من جباية الضرائب وانخفاض المساعدات الدولية بنسبة 20% أدت إلى فجوة في الموازنة، بعد المساعدات المقدمة، بأكثر من مليار دولار، وهو الأعلى منذ سنين."

وسيتم استعراض تقرير البنك الدولي الذي يتابع الاقتصاد من خلال اجتماع في الفضاء الافتراضي حول سياسة تطوير المساعدات للشعب الفلسطيني، سيعقد غداً، الثلاثاء. وشدد التقرير على تحديات مصيرية أمام الاقتصاد الفلسطيني، وتأثير كورونا على المجال الصحي، والخطوات التي تم تبنيها حتى الآن؛ وجاء في التقرير أن "الاقتصاد الفلسطيني في وضع خطير جداً في أعقاب الأزمة الصحية والاقتصادية العالمية، بعد أن عانى من ثلاث فترات إغلاق، في آذار وتموز وتشرين الثاني

الماضية، وتباطؤ اقتصادي شديد، وأزمة سياسية مع إسرائيل أدت إلى تأخير تحويل الضرائب التي تجبها إسرائيل لصالح السلطة طوال نصف سنة، من أيار حتى تشرين الثاني. "2020

وأكد المدير الإقليمي للبنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة، كاثان شانكار، أن "وباء كورونا وتأثيراته زاد حدة الوضع الاقتصادي الفلسطيني الذي كان صعبا ومقلقا قبل ذلك أيضا. وكلما طال الوباء، فُرض عبء بالغ على أجهزة الرفاه والصحة الهشة والتي تواجه مصاعب أكبر في مواجهة الأزمة. وأضاف تحدي اللقاحات انعدام يقين بالنسبة للفلسطينيين ولاحتمالات الانتعاش الاقتصادي."

لقاحات كورونا

وفقا للتقرير، فإن السلطة الفلسطينية تخطط لتطعيم 20% من سكانها بلقاحات تُزود لها مجانا في إطار الخطة الدولية COVAX بدعم منظمة الصحة العالمية. وتخطط وزارة الصحة الفلسطينية شراء لقاحات أخرى من أجل تطعيم 60% من السكان، بتكلفة إجمالية بحوالي 55 مليون دولار، توجد فيها فجوة بمبلغ 30 مليون دولار. وتلقت السلطة حتى الآن أقل من 20 ألف جرعة تطعيم. وفيما إسرائيل تتقدم العالم من حيث التطعيمات للفرد، لم تبلور وزارة الصحة الإسرائيلية إستراتيجية رصد دعم في المناطق المحتلة، أكثر من 5000 لقاح نُقلت لصالح تطعيم العاملين في جهاز الصحة؛ وبين توصيات التقرير، تحسين التنسيق بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل من أجل اجتثاث الوباء وإدارة منظومة التطعيمات، وتقيص تحديات مراقبة الحدود للسماح بشراء عتاد طبي منقذ للحياة. وهذا التنسيق بالغ الأهمية في الوقت الذي تبلور في السلطة الفلسطينية خططها للتطعيمات.

كذلك أوصى تقرير البنك الدولي بإقامة مركز أنشطة طوارئ لصحة الجمهور من أجل تركيز إدارة المعطيات وعمليات اتخاذ قرارات مدروسة، تستخدم كهيئة تنسيق ناجعة مع كافة الشركاء. وفي أعقاب فقدان حجم كبير من المدخولات، بإمكان المانحين المساعدة في اجتثاث التحديات الصحية

بواسطة استثمارات متزايدة من أجل المساعدة في مواجهة الوباء ومن خلال ضمان استمرارية الخدمات الصحية الحيوية وإدخال لقاحات.

الاقتصاد وجهاز الصحة الفلسطيني في ظل كورونا

كشف انتشار الوباء نقاط الضعف في جهاز الصحة والاقتصاد الفلسطيني، المتأثرة من الصراع المتواصل، ميزانيات محدودة، إدارة منفصلة وتزويد خدمات ينطوي على تحدٍ. ونسبة الفحوصات لكورونا في المناطق المحتلة هي الأدنى في المنطقة ونسبة تناقل عدوى تزيد عن 21% تدل على انتشار غير مراقب للوباء، بموجب تعليمات منظمة الصحة العالمية.

وبلغ عدد المصابين المتراكم بالفيروس منذ بداية الجائحة 163,573 ، في 7 كانون الثاني /يناير الماضي، بينهم 119,904 في الضفة و 44,279 في قطاع غزة. وطرأ ارتفاع متواصل في حالات الإصابة الجديدة منذ حزيران/يونيو الماضي، ومعدل الإصابات الجديدة يوميا، الشهر الماضي، كان 995 مريضا. وقسم من هذا الارتفاع في الإصابات نابع من عبور عاملين فلسطينيين بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية.

وشوش الوباء بشكل شديد توفير الخدمات الصحية الحيوية الأخرى، مثل صحة الأم والطفل، أو أمراض غير معدية. وتعليق التنسيق مع إسرائيل شوش بشكل كبير القدرة على الوصول إلى علاجات بالغة الأهمية في إسرائيل، وغير المتوفرة في الأراضي الفلسطينية.

وتشير توقعات البنك الدولي إلى أنه يتوقع انتعاش متواضع في العام الحالي على شكل نمو اقتصادي بنسبة 3.5% ، يعكس قسك منه توقعات حيال حجم ونجاح تطعيمات كورونا بين السكان. وبلغت المساعدات لميزانية السلطة الفلسطينية في العام 2020 التي قدمتها الدول المانحة قرابة 488 مليون دولار، أي أنها تراجع بنسبة 20% قياسا بالعام 2019 ، وهذه المساعدات هي الأدنى منذ عشرات السنين؛ وأضاف التقرير أنه على الرغم من أن الإغلاقات في النصف الثاني من العام

الماضي كانت جزئية واستأنفت إسرائيل تحويل الضرائب إلى السلطة، فإنه يوجد عجز مالي بـ 1.1 مليار دولار في العام 2020، ويضطر السلطة إلى تقليل المخزون المالي وبدء العام 2021 بوضع اقتصاد صعب.

مسؤول أمني إسرائيلي كبير يتخوف من "زوال إسرائيل"

قال مسؤول أمني إسرائيلي سابق كبير، إن "إسرائيل لن تبقى للجيل القادم"، موضحاً أسباب ذلك وفق تقديره، ومبدياً تخوفه من الزوال "لأسباب ومؤثرات داخلية".

وأضاف هذا المسؤول الإسرائيلي السابق أن "معظم العبء الاقتصادي والعسكري في إسرائيل سيتحمله قريباً 30% فقط من الإسرائيليين، وبهذه الطريقة لن ينجو المجتمع الإسرائيلي مما ينتظره من مشاكل"، وأكد يوفال ديسكين، الرئيس السابق لجهاز الأمن العام "الشاباك"، بمقاله في صحيفة "يديعوت أحرونوت" أن هناك "سؤالا وجوديا استراتيجيا أوضحت أزمة كورونا مدى خطورته، هل تتمتع إسرائيل بالتماسك الاجتماعي والمرونة الاقتصادية والقوة العسكرية والأمنية التي سيضمن وجودها الجيل القادم؟" وتابع "أحدثت عن الاتجاهات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي تغير بالفعل جوهر إسرائيل، وتستطيع أن تعرض وجودها للخطر خلال جيل واحد، حيث يزداد الانقسام بين الإسرائيليين عمقا، وأصبح الانقسام بين اليمين واليسار مهيمنا أكثر بكثير من الخلاف بين اليهود والعرب، كما أن انعدام الثقة في أنظمة الحكم آخذ في الازدياد، والفساد ينتشر في الحكومة، والتضامن الاجتماعي ضعيف".

وأشار إلى أن "القوة الإقليمية المسماة إسرائيل غير قادرة على السيطرة على العديد من المناطق"، موضحاً أنه "وفقاً لأرقام الجهاز المركزي للإحصاء، فإننا سنكتشف قريباً أنه بعد 40 عاماً سيكون نصف سكان إسرائيل من المتدينين والفلسطينيين، ومن المهم أن نفهم القاسم المشترك بينهما اليوم، ولماذا سيشكل مستقبلهما صورة إسرائيل ويؤثر على قدرتها على الوجود خلال 30 إلى 40 عاماً".

وأوضح أن "اليهود الحريديم باتوا عبئا، وأن منهم من باتوا منتشرين في الاتجاهات المعادية للصهيونية، وبالنسبة لهم فإن إسرائيل في طريقها للخسارة".

وذكر ديسكين أنه "بجانب الحريديم هناك قبائل متعددة الهوية، علمانية تقليدية، قومية دينية، متشددة، مزراحييم وأشكنازيم، والطبقة الوسطى، والأثرياء، والمحرومون والمهمشون، ممن يجدون صعوبة بتحمل العبء الزائد نتيجة عدم مشاركة الأرثوذكس في الاقتصاد والمجتمع الإسرائيلي، والخدمة العسكرية، والاقتصاد."

خط أنابيب جديد لنقل الغاز من إسرائيل إلى مصر

وزيرا الطاقة الإسرائيلي والمصري، اتفقا على إنشاء خط أنابيب بحري للغاز يربط بين حقل ليفيathan للغاز ومنشآت التسييل في مصر؛ وأن الهدف هو "زيادة صادرات الغاز إلى أوروبا من منشآت التسييل في مصر وبالتالي تلبية الطلب الأوروبي المتزايد على الغاز الطبيعي"؛ والتقى الوزير المصري طارق الملا رئيس حكومة العدو ووزير الخارجية ووزير الطاقة الاسرائيلي "شتاينيتس"؛ الذي اعتبر أن زيارة الوزير المصري تحمل في طياتها "أهمية تاريخية"؛ وقال : إن تشكيل منتدى الغاز الإقليمي وتصدير الغاز الطبيعي إلى مصر يمثلان أكثر تعاون اقتصادي أهمية منذ التوقيع على "معاهدة السلام" بين البلدين عام 1979؛ وقال وزير خارجية العدو، غابي أشكنازي، الذي استقبل الوزير المصري: إن "مصر شريك إستراتيجي لإسرائيل، ويسعدني أن التعاون في مجال الطاقة بين الدولتين ودول المنطقة آخذ في التوسع"؛ وأضاف "تلعب مصر دوراً رئيسياً في ضمان السلام والاستقرار في الشرق الأوسط"، مشيراً إلى أن "مصر كانت أول دولة وقعت معها إسرائيل اتفاقية سلام فتحت الباب أمام المزيد من الاتفاقيات."

توقيع مذكرة تفاهم بين فلسطين ومصر لتطوير حقل غاز غزة

وجرى توقيع مذكرة تفاهم بين الأطراف الشريكة في حقل غزة، حيث وقع عن الجانب الفلسطيني محمد مصطفى رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمار، بحضور رئيس سلطة الطاقة الفلسطينية المهندس ظافر ملحم، وعن الجانب المصري وقع مجدي جلال رئيس الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية؛ وأشار وزير البترول المصري، إلى حرص مصر على القيام بكل ما يلزم لتعزيز الاقتصاد الوطني الفلسطيني، معرباً عن أمله بأن تؤدي هذه الزيارة إلى نتائج إيجابية ملموسة سواء من جهة تدعيم الحقوق السيادية لدولة فلسطين على مواردها الطبيعية أو على صعيد تعزيز التعاون القائم بين البلدين.

الانتخابات الفلسطينية

أعلنت لجنة الانتخابات المركزية إغلاق باب تسجيل الناخبين للمشاركة في الانتخابات الفلسطينية 2021، بشقيها التشريعية والرئاسية؛ وأوضحت اللجنة أنه خلال عملية تسجيل الناخبين، التي انطلقت منذ إعلان المرسوم الرئاسي، جرى تسجيل 421 ألف (مواطن ومواطنة، ليبلغ العدد الكلي للمسجلين 2.622 مليون مواطن ومواطنة، بنسبة 93.3% من أصحاب حق التسجيل البالغ عددهم 2,809 مليون مواطن؛ وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء؛ وأشارت إلى أن هذه الأرقام، تعكس إقبالاً كبيراً على عملية التسجيل، ما يعكس رغبة المواطنين في المشاركة بالعملية الانتخابية، مبيّنة أن عملية التسجيل، تمت وفقاً للخطة المعدة سلفاً، دون أي مشاكل تذكر.

عباس يرفض طلب مصري أردني بالتصالح مع دحلان

وقالت مصادر فلسطينية مطلعة إن جهود وساطة قادتها مصر والأردن لتوحيد صفوف حركة فتح قبيل خوض الانتخابات اصطدمت برفض الرئيس عباس مصالحة دحلان؛ وذكرت المصادر أن

الرئيس عباس يتمسك بموقفه المتشدد إزاء دحلان رغم تحذيرات مصرية أردنية من مخاطر ذلك على فرص تحقيق فتح نتائج مرضية في الانتخابات؛ وفي 17 كانون الثاني الماضي استقبل عباس في مقره برام الله رئيسي جهاز المخابرات العامة المصرية الوزير عباس كامل، والأردنية اللواء أحمد حسني؛ وقالت المصادر إن الهدف الرئيسي من الزيارة كان "محاولة إقناع الرئيس عباس بضرورة تحقيق مصالحة فتحاوية تعيد دحلان وتياره إلى صفوف فتح، مما يمكنها من خوض الانتخابات بقائمة موحدة قادرة على منافسة حركة حماس"؛ ورغم فشل جهود الوساطة حتى اللحظة فإنها لم تتوقف، لكن دحلان لا يعلق آماله كافة على هذه المصالحة، وبدأ العمل على احتمالية فشلها كلياً، ويستعد لخوض الانتخابات بقائمة منفردة، بحسب المصادر ذاتها؛ وقال المتحدث باسم التيار الاصلاحى في غزة عماد محسن "موقفنا الثابت منذ البداية هو خوض الانتخابات بقائمة موحدة لحركة فتح، وفي حال رفض الرئيس عباس ذلك فسنخوض الانتخابات بقائمة تضم قيادات التيار والعمل الوطني، وتتكون من شخصيات وطنية وشبابية تتمتع بالكفاءة المهنية كي تكون على قدر التحديات التي تعصف بالقضية الفلسطينية؛" وشدد على أنه "لا أحد يمكنه إقصاء التيار وحرمانه من خوض المسار الديمقراطي، وليس فقط الاستحقاق التشريعي، وأيضا الانتخابات الرئاسية، وبالصيغة التي يراها ملائمة لمتطلبات الحالة الراهنة."

وقال أستاذ العلوم السياسية الدكتور ناجي شراب يرى أن التقليل من شأن التيار مخالف للصواب ومجاف للحقيقة؛ وقال إن "التيار أصبح أمراً واقعاً لا يمكن تجاهله، وليس مجرد شخص دحلان، وقد أثبت على مدار السنوات الماضية أنه تنظيم شبابي له حضور جماهيري لافت، ليس في غزة والضفة فقط، بل وكذلك في الشتات، واستقطب شخصيات وازنة، ويتمتع بدعم سياسي ومالي إقليمي وعربي"؛ واستبعد شراب تحقيق مصالحة فتحاوية في حياة الرئيس عباس، وفتح ستكون الخاسر الأكبر، ويصب ذلك في صالح غريمتها حماس.

تقديرات الجيش والمنظومة الأمنية الإسرائيلية حول الانتخابات الفلسطينية

البرغوثي يصر على الترشح للانتخابات لرئاسة السلطة، وهذا يخلق انقساماً داخل حركة فتح، ويخدم حركة حماس في جهودها للسيطرة على الضفة، والجيش الإسرائيلي يراقب بتأهب ويستعد لهذا الوضع. الانتخابات بالنسبة للجيش بمثابة إشارة من أبو مازن لإدارة بايدن وهناك شكوك كبيرة لدى الجيش في أن يتم تطبيقها؛ مصادر بالمنظومة الأمنية الإسرائيلية، تعتقد أنه يدور الحديث عن عرض من أبو مازن، وأنه لن يتم عقد الانتخابات الفلسطينية، وذلك خوفاً من فوز حركة حماس، وتقدر المصادر الأمنية الإسرائيلية، وأنه أراد إرسال إشارة إلى إدارة بايدن، وأن هذه الخطوة قد تشق الطريق إلى عودة الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي توقفت خلال فترة ترامب؛ وتشير تقديرات كبار المنظومة الأمنية الإسرائيلية، أن أبو مازن غير معني بالانتخابات، ولقد أعلن عن هذه الخطوة من أجل تجديد التمويل والدعم المالي الغربي، والتمويل الأمريكي لبعض المشاريع التي توقفت خلال فترة ترامب.

وكذلك تقدر المنظومة الأمنية الإسرائيلية، أن الالتزام لإجراء الانتخابات كأن لم يكن، وأن كل شيء قد يتوقف في لحظات، لأن أبو مازن غير شعبي وغير محبوب بالشارع الفلسطيني، ويعتبرون حاشيته فاسدة؛ وقال ضابط كبير في قيادة منطقة الوسط، إنه يجب عدم الوقوع بالخطأ بالنسبة لأبو مازن، فرغم سنه الكبير هو "ثعلب سياسي"، وهو يستطيع إيجاد المبررات والنزول عن الشجرة باللحظة المناسبة والتراجع عن عقد الانتخابات.

وبحسب التقديرات الإسرائيلية، تتخوف قيادة السلطة من مكانة البرغوثي وإصراره على الترشح، وأن يسبب ذلك في انقسام بحركة فتح، والإسهام بفوز حماس. وهناك تخوفات لدى المنظومة الأمنية الإسرائيلية، بأن تستغل حماس هذه الانقسام بفتح، حتى تسيطر على مؤسسات السلطة بالضفة، الأمر الذي يعتبر خطوة خطيرة من الناحية الأمنية النسبة لإسرائيل. وبحسب مصادر رفيعة بالجيش

البرغوثي رفض طلب أبو مازن للتنازل عن ترشيح نفسه، وهذا يقود الجميع للتقدير بأنه سيتم إلغاء الانتخابات.

حماس تعتبر الانتخابات فرصة لزيادة السيطرة على مؤسسات السلطة، وبالجيش يقولون إن سياسة الفصل بين الضفة وغزة، تسمح بالسيطرة على الميدان، وتمنع حماس من تنفيذ العمليات وأي محاولة لتغيير هذه المعادلة سوف يعرض مواطني وجنود إسرائيل للخطر، لأن حماس تسعى لتنفيذ العمليات.

المصادر الأمنية الإسرائيلية قالت إن أبو مازن يضعف بشكل تدريجي ويفقد السيطرة على الضفة، وهناك توتر كبير بين قيادات السلطة في إطار الصراع على الكرسي بعده، وهذا قد يدفع التنظيم (فتح) (المسلح بالضفة للتدخل) وفي المنظومة الأمنية يتحدثون عن توقعات كبار قادة السلطة من نتائج الانتخابات، وأنها إذا لم تكن لصالحهم فإن ذلك قد يؤدي إلى حالة فوضى ومحاولات للمساس بالسلطة، وتنفيذ عمليات ضد المستوطنين، ولذلك يعتبرون الانتخابات الفلسطينية شأنًا إسرائيليًا.

التاريخ المحدد لاجتماع الفصائل وهو 21 من آذار القادم، وسوف يتقرر خلاله هل ستستمر الأمور كما هو مخطط لها، أم أنه سيتم تفجير المباحثات ويتم إلغاء الانتخابات، وبعدها سيكون من المهم رؤية موقف إسرائيل، وهل ستوافق على السماح بعقد هذه الانتخابات، التي سوف تسمح لحماس بالدخول إلى الضفة الغربية من الباب الخلفي.

الاستخبارات الإسرائيلية: حزب الله يستعد لشن هجوم من البحر

قال إسرائيلي إن "جهاز الاستخبارات العسكرية- أمان، يقدر أن حزب الله يستعد لأيام من القتال مع إسرائيل، والجيش يدرك أن الحزب قد يهاجمه عبر البحر المتوسط من خلال ضرب السفن، واقتحام الغواصات، وحتى محاصرة الطائرات بدون طيار، ما يحفز سلاح البحرية الإسرائيلية للاستعداد لمواجهة تهديدات الحزب البحرية" "وقال الخبير العسكري" شاي روبين "في مقاله

بصحيفة معاريف، أن "استخبارات جيش العدو نشرت تحذيرا واضحا بشأن الخطر الداهم من حزب الله، بصورة تفوق التهديد القادم من جبهة الجنوب مع قطاع غزة، بالتزامن مع تهديد الأمين العام لحزب الله لإسرائيل بأن التدهور سيؤدي إلى حرب لم تشهدها منذ فترة طويلة"؛ وأشار إلى أن "المواجهات اللاحقة مع حزب الله تظهر خلاف ذلك، وتتضمن خطوطاً عامة، لم يتم تجاوزها في الماضي، لكن التهديدات القادمة هذه المرة من البحر قد تكون مغايرة لسابقتها، وهذا بالضبط سبب عقد الجيش دورة تدريبية هذا الأسبوع تحاكي سيناريوهات متطرفة ومعارك شديدة الكثافة، خاصة السرب 914 في سلاح البحرية، وشارك فيها عناصر سلاح البحرية في تمرين خاص أقيم على مدار 24 ساعة في اليوم، للتدرب على إنقاذ الجرحى من السفينة المستهدفة، لأن إنقاذهم مهمة صعبة للغاية، والجيش يدرك أنهم قد يتكبدون خسائر في القتال ضد حزب الله في القطاع البحري أيضاً"؛ ونقل عن ضابط شارك في التدريب البحري قوله "إننا أخذنا فرقاً طبية معنا لمحاكاة سيناريوهات متطرفة، وتدريب الأطقم، وتعاملنا مع كل السيناريوهات الممكنة، خاصة إمكانية استهدافها عبر أنواع مختلفة من الصواريخ، وهدفنا في النهاية الوصول إليهم قبل أن يؤذونا، ولذلك بدأت فرقنا الطبية بالعمل لمحاكاة هجوم حقيقي متعدد الضحايا، وأثناء التعامل مع النشاطات المسلحة"؛ وقال مؤكداً: "نمارس مواجهة التسللات البحرية لحزب الله إلى السواحل الإسرائيلية، والتعامل مع السفن، فوق الماء وتحتة، والاختراقات الجوية، وقدمنا أداء من بين مجموعة على أهداف جوية مثل الطيارين، الذين قاموا بمحاكاة الطائرات التي جاءت إلى نشاط مسلح، صحيح أن مقاتلي البحرية يقومون بشكل روتيني بعمليات أمنية، وتسيير الدوريات في قطاع بحر الشمال، لكنها هذه المرة متزامنة مع تهديدات محتملة."

وأضاف أن "التدريب يذهب إلى السيناريوهات المتطرفة لعملية تطور الوضع مع حزب الله، سواء القتال أو أي سيناريو متطرف، وكما هو الحال مع مواجهة وحدات الكوماندوز التابعة لحماس، التي تكثفت على مر السنين، يستعد الجيش الإسرائيلي لاحتمال أن يقوم حزب الله بمحاولات هجوم من البحر، وهذه تهديدات جادة وخطيرة، لأن الحزب يجمع المعلومات باستمرار، ويراقبنا باستمرار، ويرصد ردود فعلنا"؛ وأشار إلى أن "محاولات الحزب من البحر متواصلة، ونحن ننظر إليه على أنه

عدو خطير، له تهديدات وإمكانات مختلفة مقارنة بالقطاعات المختلفة، ولذلك فنحن نستعد للخروج لمواجهة أي سيناريو قد يحدث، لا سيما أن سلاح البحرية يواجه القوة البحرية لحزب الله وحماس معاً."

العدو يتحسب من هجوم سيبراني إيراني يسمم مياه الشرب

تستعد إسرائيل لهجوم سيبراني إيراني واسع، وادعت أن التخوف هو من أن هجوما كهذا سيحاول تسميم مياه الشرب، حسبما ذكر موقع "يديعوت أحرونوت" الإلكتروني؛ وذكر الموقع أن وزير الطاقة الإسرائيلي، يوفال شطابينيتس، عقد "مداولات طارئة"، اتضح خلالها أن منظومة المياه الإسرائيلية ما زالت غير محمية بشكل كاف من هجمات سيبرانية؛ وأوعز في أعقاب الاجتماع لسلطة المياه بالعمل بشكل فوري على رفع مستوى استعداداتها لمواجهة هجوم سيبراني محتمل؛ وفي تموز الماضي، قالت سلطة المياه إن منشآت مياه تعرضت لهجومين سيبرانيين من دون إلحاق أضرار، واستهدف أحدهما على ما يبدو مضخة في منطقة الجليل الأعلى، والآخر منشأة في منطقة تقع إلى الجنوب من القدس؛ وأقرت سلطة المياه الإسرائيلية في حينه بحدوث الهجومين، وقالت إن "الحديث يدور عن منشآت صرف صحي صغيرتين في القطاع الزراعي، وتم إصلاحها فوراً وبشكل مستقل بواسطة المسؤول المحلي في الكيبوتس) قرية تعاونية (والمنشأة، من دون أضرار بالخدمة أو تأثير على عملهما "؛ ووقع هجومان مشابهان، في 24 و 25 نيسان الماضي، وفي حينه قالت شبكة "فوكس نيوز" الأميركية إن إيران هي المسؤولة عن الهجومين، وأنها استخدمت فيهما خوادم أميركية، واستهدفت 6 منشآت مياه في أنحاء إسرائيل.

وقال وزير المياه الإسرائيلي في حينه، زئيف إلكين، من الهجوم السيبراني الإيراني على منشآت المياه الإسرائيلية في نيسان الماضي، الذي ردّت عليه إسرائيل بهجوم سيبراني عطل العمل في ميناء بندر عباس الإيراني في أيار الماضي.

ووصف إلكين أنّ ما نُشر عن الهجوم "مبالغ فيه"، مضيفاً أنه "صنعوا من ذلك أكثر مما حدث في الحقيقة. ما حدث لم يكن ليسبّب ضرراً في الحقيقة. شبكة 'مكوروت' شركة المياه (محميّة. المشكلة هي في اتحادات مياه صغيرة وهذه الاتحادات هي التي هوجمت. وفي كل الحالات علينا أن نفهم أن هذه هي الدوافع الإيرانية والاستعداد بالتناسب للتحديات المستقبلية"، وتابع أنّ "حماية منظومة المياه السيبرانية حتى الآن كانت تابعة لسلطة المياه، وبعد الحادث تدخلت في الموضوع وانتقلت الصلاحيات إلينا، ونحن نعمل الآن سوية مع هيئة السابير الوطنية"؛ وحذر إلكين أنّ الضرر من الهجوم السيبراني على منظومة المياه لا يقتصر على الخشية من تغيير نسبة الكلور في المياه، إنما "تغيير ضغط المياه، الذي من الممكن أن يؤدي إلى انفجارات في الأنابيب" وأوضح أن معظم هذه الأنابيب موجودة تحت الأرض في مناطق مبنية، وأن انفجاراً في أنبوب كهذا من الممكن أن يؤدّي إلى ضرر كبير.

فرص نتنياهو بتشكيل حكومة

رغم صعوبة التكهّن بنتائج انتخابات الكنيست الرابعة في غضون سنتين، التي ستجري في 23 آذار المقبل، إلا أن نتائج استطلاعات الرأي المنشورة حتى الآن تؤكد على استمرار الأزمة السياسية، خاصّة في حال فشل زعيم حزب الليكود ورئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، في تشكيل حكومة هذه المرة أيضاً، ما دفع سياسيين ومحللين إلى عدم استبعاد انتخابات خامسة وربما سادسة أيضاً؛ وتتبع أسباب هذه الأزمة وعدم القدرة على تشكيل حكومة مستقرة من شخص نتنياهو، وبشكل خاص كونه متّهماً بمخالفات فساد جنائية؛ فقد جعلت لائحة الاتهام ضده أحزاباً ترفض الانضمام إلى حكومته، مثل حزبي "ييش عتيد"، برئاسة يائير لبيد، و"يسرائيل بيتينو"، برئاسة أفيغدور ليبرمان، إلى جانب تحفظهما من الدخول إلى ائتلاف بمشاركة الحريديين.

وسبب آخر للأزمة هو أن نتنياهو يتكرر ويخرق اتفاقيات وتفاهات بينه وبين أحزاب أخرى، مثلما حدث في حالة تحالفه مع حزب "كاحول لافان"، برئاسة بيني غانتس، بعد الانتخابات الأخيرة في

آذار الماضي؛ فرغم الاتفاق الائتلافي المعقد بينهما، والذي شمل التناوب على رئاسة الحكومة ومنصب "رئيس حكومة بديل" لغانتس، إلا أن نتنياهو بدأ يتحدث عن عدم تنفيذه بعد تشكيل الحكومة مباشرة.

إلى جانب ذلك، هناك الخلاف داخل اليمين، وخاصة بين نتنياهو ورئيس حزب "يميننا"، نفتالي بينيت؛ وخلال المفاوضات الائتلافية بينهما في أعقاب الانتخابات السابقة، سعى نتنياهو إلى استبعاد "يميننا"؛ كذلك بادر ليبرمان، منذ انتخابات نيسان عام 2019، إلى رفض متواصل للانضمام لحكومة يشكلها نتنياهو؛ ولا يتوقع أن يتراجع ليبرمان عن موقفه هذا؛ ويضاف إلى ذلك انشقاق عضو الكنيست والوزير السابق، غدعون ساعر، عن الليكود وتأسيس حزب "أمل جديد"، الذي انضم إليه وزراء وأعضاء كنيست بعد انسحابهم من الليكود؛ وجاءت خطوة ساعر بعدما أيقن أن نتنياهو يسعى إلى "تخليد" نفسه في رئاسة الحكومة.

يشار إلى أن الليكود مُمثل في الكنيست حالياً بـ 36 عضواً، إلا أن لائحة الاتهام ضده وأداءه في مواجهة جائحة فيروس كورونا، وإقراره خطوات في هذا السياق، تصفها المعارضة وكذلك حليفه في الحكومة، "كاحول لافان"، بأنها تصب في مصلحته السياسية وأنه يسعى من خلالها إلى التهرب من محاكمته، جعلت شعبية نتنياهو تتراجع، وبرز هذا التراجع في جميع الاستطلاعات المنشورة في الشهرين الأخيرين، وتوقعت حصول الليكود على أقل من 30 مقعداً، وربما 27 أو 28 مقعداً؛ ويوجد تحت تصرف نتنياهو كتلة مؤلفة من حزب الليكود والأحزاب الحريدية، شاس و"يهדות هتوراة"، وتحالف الصهيونية والفاشية، برئاسة عضو الكنيست بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير. وتتوقع الاستطلاعات أن تحصل هذه الكتلة على 50 مقعداً في الكنيست أو أقل. ومن أجل تشكيل حكومة، سيحتاج نتنياهو إلى دعم من 61 عضو كنيست على الأقل.

والاحتمالات المطروحة، هي أن ينضم حزب بينيت، الذي تتوقع الاستطلاعات حصوله على 11-12 مقعداً، إلى ائتلاف نتنياهو. ورغم الخلافات بينهما، وكراهية نتنياهو لبينيت، إلا أن نتنياهو قد يسعى إلى ضم بينيت إلى حكومته، في حال كان ذلك سيمكنه من تشكيل حكومة. ومن أفضليات

ائتلاف كهذا بالنسبة لنتتياهو، أنه سيوفر له فرصة للخروج إلى انتخابات أخرى متى شاء ووفقاً لمصلحته، بعد خلاف يفتعله مع بينيت، الذي يدرك أن خصومته مع نتتياهو زادت من شعبيته، وأطلق مؤخراً شعار "شكرا بيبي" في حملته الانتخابية.

بدوره، يرفض ساعر حتى الآن إمكانية الانضمام إلى حكومة يشكلها نتتياهو، ويطرح نفسه كمنافس له. لكن ساعر، الذي منحت الاستطلاعات حظه، بعد تأسيسه، عدد مقاعد في الكنيست قريب من عدد مقاعد الليكود، ووصلت إلى 22 مقعداً، تراجع في الأسابيع الأخيرة إلى 13 مقعداً، لا تسمح له حتى بأن يكون مرشحاً لرئاسة الحكومة.

وحل "ييش عتيد" برئاسة ليبيد كثاني أكبر حزب، وفقاً للاستطلاعات، التي تمنحه الآن 18 - 17 مقعداً. ويبدو أن ارتفاع شعبيته ناجم عن موقفه من "المتهم نتتياهو" واستهجانه لسلوك الحريديين وعدم التزامهم بتعليمات كورونا، رغم امتناع ليبيد عن مهاجمة الحريديين. وفي حال سعى ليبيد إلى تشكيل حكومة مع ساعر وليبرمان وبينيت، وغانتس في حال تجاوز نسبة الحسم، فإنه سيكون مدعوماً من 53 عضو كنيست. وليس واضحاً إذا كان حزب العمل سينضم لحكومة كهذه، يغلب عليها الطابع اليميني المتطرف، كما أنه يستبعد انضمام حزب "ميرتس" إليها، فيما تبقى القائمة المشتركة، والقائمة العربية الموحدة) الحركة الإسلامية الجنوبية (في حال تجاوزت نسبة الحسم، خارج هذه اللعبة. وبذلك تكون الساحة السياسية الإسرائيلية قريبة من جولة انتخابية خامسة.

فلسطين وبريطانيا توقعان اتفاق تعاون لدعم التجارة

وقعت الحكومة الفلسطينية ممثلة بوزير الاقتصاد الوطني خالد العسيلي، والحكومة البريطانية ممثلة بالقنصل البريطاني فيليب هول، يوم الثلاثاء، اتفاقية تعاون لدعم الجهود الفلسطينية في دعم التجارة وتعزيز دور القطاع الخاص، والقدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية؛

وبموجب هذا الاتفاق سيوفر مكتب وزارة الخارجية والتنمية البريطانية (FCDO) مبلغ أقصاه خمسة عشر مليون جنيه إسترليني) نحو 21 مليون دولار أميركي(، من خلال برنامج جديد لتسهيل التجارة ودعم الجمارك؛ ووفقاً للاتفاق، يتعاون مكتب وزارة الخارجية والتنمية البريطانية، مع وزارة الاقتصاد الوطني، في تصميم البرنامج الجديد، لتحقيق رؤية وأهداف البرنامج في تسهيل التجارة ودعم الجمارك، ووضع موضع التنفيذ في أسرع وقت ممكن؛ وقال القنصل العام البريطاني فيليب هول: "نحن سعداء كوننا شركاء في هذا المشروع، ودعم التجارة خطوة مهمة للاقتصاد الفلسطيني، ونسعى من خلال الاتفاقية لتحسين الأداء التجاري وقدرات الجمارك الفلسطينية، من أجل حل الدولتين"

وقال رئيس الوزراء: "أشكر القنصل العام البريطاني على هذه المنحة التي تأتي في وقت مناسب، بالشراكة مع وزارة الاقتصاد الوطني. وهذه الاتفاقية بالنسبة لنا مهمة لأنها تتعلق بتسهيل التجارة، إذ أن التجارة الفلسطينية تعيش في ظروف استثنائية متعلقة بالعقبات التي تواجهها سواء كان ذلك التجارة الداخلية أو التجارة الخارجية"؛ وأضاف اشتية: "ما هو مهم بالنسبة لنا، ما يتعلق بتعزيز القدرة في المؤسسات التي تعمل في الشأن الاقتصادي والتجاري وغيره، وبالتالي ليس فقط الوزارة ولكن أيضاً شركائنا من جميع اللاعبين في المؤسسة الاقتصادية ذات العلاقة بالوزارة"؛ وتابع: "كما تغطي الاتفاقية شيء مهم لنا وهو الأمر المتعلق بالجمارك، لأن فلسطين بحاجة إلى كتاب جمركي وإجراءات جمركية واضحة، ولكن للأسف الشديد لا نسيطر على حدودنا وبالتالي موضوع الجمارك الآن يحتاج إلى معالجة من نوع آخر، ومن المهم أن يكون لدينا محطات جمركية موجودة على الحدود مثل ما كان الحال عليه على الجسور، وكان هناك محطات فلسطينية ولكن للأسف إسرائيل الغت هذا الأمر."

وأردف اشتية: "إضافة إلى ذلك، تقدم الاتفاقية الدعم للقطاع الخاص، وهذا الدعم مهم، لأن القطاع الخاص يقود عملية النمو في فلسطين، ونحن بحاجة إلى توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وبحاجة إلى القضايا المتعلقة بالتجارة والقطاع الخاص، وننوع من شركائنا التجاريين، ونعمل

باستراتيجية إحلال الواردات بما يعزز المنتج الوطني، وتعزيز المؤسسة نحو تجسيد الدولة على الأرض."

بدوره، قال القنصل العام البريطاني فيليب هول: "نحن سعداء كوننا شركاء في هذا المشروع، ودعم التجارة خطوة مهمة للاقتصاد الفلسطيني، ونسعى من خلال الاتفاقية لتحسين الأداء التجاري وقدرات الجمارك الفلسطينية، من أجل حل الدولتين" من جهته، قال وزير الاقتصاد الوطني خالد العسيلي: "نتطلع إلى اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة لتعزيز التبادل التجاري مع بريطانيا ونأمل تعزيز التعاون وتوقيع المزيد من الاتفاقيات من خلال ملحق دبلوماسي تجاري في لندن."

مساعٍ روسية أمريكية للتعاون في تسوية الشرق الأوسط

بحثت موسكو وواشنطن آفاق التعاون الثنائي في تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وعبرتَا عن اهتمامهما بتفعيل عملية السلام في الشرق الأوسط؛ وجاء في بيان عن الخارجية الروسية في أعقاب الاتصال الهاتفي بين المعبوث الروسي الخاص للتسوية الشرق أوسطية فلاديمير سافرونكوف، ونائب وزير الخارجية الأمريكي هادي عمرو؛ يوم الاثنين، أن الجانبين "بحثا آفاق التعاون بين موسكو وواشنطن فيما يخص التسوية الفلسطينية الإسرائيلية، بما في ذلك في إطار رباعية الوسطاء الدوليين في الشرق الأوسط"؛ وأن الجانب الروسي رحب باستعداد الولايات المتحدة لاستئناف مشاركتها في عمل الرباعية بشكل كامل، وشارك سافرونكوف، وعمرو، في اتصال للجنة الرباعية الخاصة بالتسوية في الشرق الأوسط، مع سوزانا تيرستال عن الاتحاد الأوروبي، وتور فنيسلاند عن الأمم المتحدة.

وقالت الخارجية الروسية إن الجانب الروسي "شدد على أهمية تهيئة الظروف المواتية لاستئناف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية المباشرة برعاية الرباعية الدولية بهدف تسوية القضايا الأساسية الخاصة بالوضع النهائي على أساس المرجعيات القانونية الدولية المعروفة، التي تنص على إقامة دولتي فلسطين وإسرائيل، اللتين يجب أن تعيشا بسلام وأمان"؛ وأضافت الخارجية أنه تم

كذلك" التأكيد على عدم جواز الخطوات أحادية الجانب، سواء التحريض على العنف أو توسيع النشاط الاستيطاني، بما في ذلك هدم المنازل الفلسطينية في الضفة الغربية؛ وأشارت إلى أن أطراف الرباعية الدولية اتفقوا على عقد اجتماعاتهم بشكل منتظم.

"شباب ضد الاستيطان .."تجمع يتصدى للاحتلال بالخليل) شاهد)

أطلق ناشطون فلسطينيون في محافظة الخليل، جنوب الضفة الغربية المحتلة، تجمع "شباب ضد الاستيطان"، في محاولة لخلق رأي عام دولي يدين انتهاكات الاحتلال، ويدعم صمود أصحاب الأرض أمام محاولات انتزاعها؛ و"الجهود المطلوبة وحدوية ومتكاملة حتى يستطيع أهالي المدينة الوقوف في وجه الاستيطان"؛ والخليل من أكثر المناطق الفلسطينية تعرضا للمشاريع الاستيطانية والتهويد، حيث يستهدفها الاحتلال بشكل مستمر، وسط استخدام لذرائع "دينية" لتبرير عمليات انتزاع الأراضي.

وتحدث "عيسى عمرو"، رئيس التجمع عن نشأته ومراحل استهداف الاحتلال له، مؤكدا أن الاستيطان في الخليل يسير على قدم وساق، وبشكل مناف لأي قانون دولي؛ ويقول: إن التجمع تم تأسيسه عام 2007، بعد تفشي الاستيطان في قلب الخليل، والمشاريع الاستيطانية والاعتداءات المتكررة من قبل الاحتلال، حيث كان ناشطا في عدة مجموعات دولية، قبل أن يقرر إنشاء هذا التجمع الفلسطيني لاستقطاب الشباب للمقاومة الشعبية السلمية، وجمع مختلف الأحزاب والانتماءات، مع التشديد على تجاوز الخلافات السياسية، التي كانت في أوجها آنذاك؛ وأضاف أن التجمع تمكن منذ نشأته من فضح انتهاكات حقوقية في الخليل، أصبحت مطروحة على طاولة مجلس حقوق الإنسان، معتبرا أن التجمع هو أول من وصف أن ما يحدث في فلسطين هو نظام فصل عنصري.

ومنذ تنفيذ مجزرة المسجد الإبراهيمي في الخليل عام 1994 ، التي راح ضحيتها 29 مصليا، وجرح العشرات على يد مستوطن إسرائيلي، تعيش المدينة حالة من الإغلاق والتهويد المتسارع، حيث تم تقسيم البلدة القديمة منها إلى مناطق خاضعة لسيطرة الاحتلال، وأخرى خاضعة لمراقبة لجان دولية؛ وأشار إلى أن الخليل تحولت إلى مدينة أشباح بسبب الاستيطان، وتمكن التجمع من كشف ما يجري دوليا والإضرار بالدبلوماسية الإسرائيلية بشكل كبير، لا سيما من خلال استقبال وفود دولية، وصفت بالفعل ما يحدث بأنه غير أخلاقي وغير مقبول؛ وتابع بأن التجمع عمل على تنظيم حملة لفتح شارع الشهداء، وإحياء ذكرى مجزرة الخليل، الذي أصبح يوما عالميا ووطنيا، حيث نجح في تنظيم أكثر من 200 فعالية تضامنية مع المدينة ضد هجمات الاستيطان، كما قام بتنمية مشاريع متنوعة للأهالي، وفتح روضة أطفال داخل أحد المنازل المهتدة بالمصادرة، وإنشاء مركز نسوي في المناطق المغلقة؛ وأوضح أن النشاط تمكنوا من عمل مشروع للتصوير، وتوثيق انتهاكات الاحتلال والمستوطنين، كما نجحوا في أكثر من قضية قانونية قاموا برفعها ضد الاحتلال، وتمكنوا من إيقاف التمدد الاستيطاني داخل مستوطنة تل الرميذة باتجاه شارع الشهداء؛ وأشار إلى أن النشاط يقومون بحماية الأطفال في أثناء توجيههم للمدارس، وتقديم مساعدات عينية لها وللعائلات الصامدة، وكذلك أصبح أعضاء التجمع أحد أهم مصادر المعلومات للإعلام المحلي والدولي، وعملوا على إقناع الجاليات في مختلف دول العالم بالرواية الفلسطينية ومعظم برلمانات العالم؛ بسبب جهود التجمع في تدويل قضية الخليل، وذلك بأسلوب وحدوي يضم جميع التوجهات السياسية الفلسطينية.

وتجربة تجمع شباب ضد الاستيطان هي من أوائل التجارب من نوعها في فلسطين في تدويل القضية، وتجريم الاستيطان في المحافل الدولية؛ ويعتبر أنها من أنجح التجارب في محاربة وهزيمة الاحتلال، الذي يعتمد على الدعاية والإعلان والعلاقات العامة في المناطق التي ينشط فيها، وهو الآن يعاني دوليا؛ بسبب الحملة الدولية التي يقوم بها التجمع، خاصة بعد زيارة أي مسؤول دولي؛ حيث يقتنع أن الخليل باتت مصدر الفصل العنصري؛ وتابع: "حين نقابل المسؤولين الدوليين المهمين يستغربون أن نشطاء فلسطينيين يتحدثون بلغة القانون الدولي، وهو أمر نادر الحدوث أن نكون مقبولين من المجتمع الدولي، وهذا نتاج جهود كبيرة جدا من خلال جولات للنشطاء الدوليين

في الخليل، وكذلك نحن نقوم على فكرة التطوع وتعزيزها دون مقابل، وتمويلنا يعتبر ذاتيا، وهو بسيط جدا."

مشاريع متسارعة

ويرى أن مدينة الخليل باتت مرتعا للمشاريع الاستيطانية المتسارعة، وأن عوامل عدة أدت إلى ذلك، أبرزها عدم توحيد برنامج وطني حقيقي متكامل يدافع عن أهاليها؛ ويؤكد أن المشروع الاستيطاني في القدس والخليل يتخذ دعما كبيرا جدا من الحركة الاستيطانية العالمية وحكومة الاحتلال، وأن التجمع نجح في السنوات الماضية بالتصدي لبعضها، وكان هناك رأي عام خليلي قوي جدا ضد الاستيطان، وأن أي نوع من الاعتداء يتم برده فعل شعبية كبيرة جدا.

ولكن الاحتلال نجح بمساعدة أجهزة السلطة في أن يخلق حالة من الترهل في العمل الشعبي والعمل الفلسطيني ضد الاحتلال والرأي العام الخليلي؛ وأشار إلى أن المشاريع الاستيطانية خلال السنوات الثلاثة الماضية حققت نجاحات كبيرة جدا، كان أبرزها إقامة حديقة تلمودية جديدة في حي تل الرميذة، وتوسيع المستوطنة بالمنازل المتحركة، والحصول على موافقة للتخطيط لبناء 31 وحدة استيطانية في محطة الحافلات القديمة، والحصول على إذن للبدء ببناء 18 وحدة استيطانية في سوق الخضار القديم.

وعلى صعيد آخر، يعمل الاحتلال على تهويد المسجد الإبراهيمي، الذي تم ضمه بشكل كامل للتراث اليهودي عام 2010، وضمه الاحتلال ككنيس يهودي هذا العام، ويتم فتحه وإغلاقه حسب القانون الإسرائيلي، وتم سحب صلاحيات كبيرة وواضحة من بلدية الخليل والأوقاف الفلسطينية، والبدء للتحضير لبناء مصعد يغير من هوية المسجد العربية والإسلامية وإعطائه طابعا يهوديا أكبر؛ وأضاف بأنه توجد حاليا خمس بؤر استيطانية في الخليل، و 1800 محل تجاري مغلق، وألف شقة مغلقة بأوامر الاحتلال، إضافة إلى شوارع كاملة مغلقة، كما يقيم 22 حاجزا عسكريا، ومئة عائق حركة في البلدة القديمة، مبينا أنه تم تغيير معظم أسماء الشوارع لأسماء يهودية مثل شارع باب الخان إلى عيمك عفرون، ويعني وادي الخليل، وشارع الشهداء إلى "شارع الملك داود."

إسرائيل فتحت الحرب على قطاع الاتصالات

اعتبر رئيس مجلس إدارة اتحاد شركات أنظمة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية "بيتا"؛ أن قرار وزير الاتصالات الإسرائيلي المؤقت بيني غانتس بالسماح لشركات الاتصالات الخلوية الإسرائيلية بتوسيع تغطيتها لشبكة الجيل الرابع في أراضي الضفة الغربية لتصل إلى 95% ، هو بمثابة اجتياح للهواء الفلسطيني مطالباً بتحريك دولي على كافة الصعد لثني إسرائيل عن هذا القرار؛ وإن الاحتلال من خلال هذا القرار ألغى كافة الاتفاقيات الدولية النازمة لعمل قطاع الاتصالات والتكنولوجيا، ولجأ إلى فرض سياسة الأمر الواقع متجاهلاً بذلك القوانين الدولية والحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني؛ و"إن إسرائيل بهذا القرار اعتبرت المستوطنات غير الشرعية تابعة لدولتها، وذلك ضمن سياسة الضم الصامت التي تمارسها الحكومة الحالية، في سباق مع الزمن"، و أن ذلك يتطلب إعادة النظر بالاتفاقيات الخاصة بموضوع الاتصالات.

وقال إن قرار السماح لشركات الاتصالات الإسرائيلية بتوسيع تغطيتها لشبكة الجيل الرابع في أراضي الضفة الغربية سيكون له آثار كارثية على القدرة التنافسية لشركات الاتصالات الفلسطينية التي حرمت أصلاً من استخدام تقنيات الجيل الرابع في الوقت الذي يتحضر العالم فيه لإطلاق الجيل الخامس؛ وشدد على ضرورة تظافر كل الجهود المحلية والإقليمية والدولية لثني إسرائيل عن هذه الخطوة، خاصة وأن الاقتصاد العالمي وقطاع الاتصالات يكابد تحديات كبيرة في ظل تراجع معدلات النمو بسبب جائحة كورونا.

وطالب "بيتا" وزارة الاتصالات الفلسطينية بضرورة التحرك بشكل فوري على كافة الأصعدة لحماية السيادة الفلسطينية على صعيد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مؤكداً إن وجود الشركات الإسرائيلية يشكل نقطة ضعف على صعيد استتباب الأمن والحد من الجريمة، مشيراً إلى أن نسبة كبيرة من جرائم الفلتان والفوضى ترتكز على استخدام الشرائح الإسرائيلية لصعوبة تتبعها والوصول إلى الجناة؛ وأكد على ضرورة اتخاذ إجراءات عقابية بحق قطاع الاتصالات الإسرائيلي لاستباحته

السوق الفلسطينية بطريقة غير شرعية، خاصة وأن شركات الاتصالات الفلسطينية تعمل ضمن هذه المنظومة الدولية وتلتزم بكافة القوانين واللوائح النازمة لعملها، ولمبدأ المنافسة الشريفة.

هدم ومصادرة 178 من المباني بالضفة منذ مطلع العام

قال تقرير للأمم المتحدة، إن إسرائيل هدمت أو صادرت ما لا يقل عن 178 مبنى فلسطينياً في الضفة الغربية منذ مطلع العام الجاري؛ وأفاد تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية "أوتشا" في الأراضي الفلسطينية، أن عمليات الهدم والمصادرة أدت إلى تهجير 259 شخصاً، بمن فيهم نحو 140 طفلاً؛ وأشار إلى أن سلطات الاحتلال هجرت مؤخراً تسع عائلات تضم 60 فرداً من بينهم 35 طفلاً، جراء هدم منشأتهم في تجمع "حمصة البقيعة" البدوي في منطقة الأغوار؛ ورصد التقرير أنه في الثامن من الشهر الجاري عادت الإدارة المدنية، برفقة جيش الاحتلال، إلى تجمع حمصة البقيعة وصادرت أو هدمت 16 مبنى سكنياً وحظيرة مواشٍ أخرى؛ وبحسب التقرير؛ فإن 13 من هذه المباني والحظائر ممولة من المانحين، حيث قدمت كمساعدات إنسانية في سياق الاستجابة لحادثتين وقعتا في يومي 1 و 3 من الشهر الجاري وهدم خلالهما 46 مبنى أو صودر؛ وذكر التقرير، أنه خلال عمليات المصادرة التي نفذت في الثامن من الشهر الجاري، أخطرت الإدارة المدنية الإسرائيلية سكان التجمع بأن أي مبان جديدة يتم بناؤها أو التبرع بها سوف تهدم أو تصادر.

الجنائية الدولية تنتخب كريم خان خلفاً لبسودا

انتخبت المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، القاضي البريطاني كريم خان مدعياً عاماً جديداً للسنوات التسع المقبلة، خلفاً للمدعية العامة الحالية، فاتو بنسودا؛ ويشغل المدعي العام منصباً يعد من أصعب المناصب في القانون الدولي، نظراً لطبيعة القضايا المعروضة على المحكمة؛ وترقب

الفلسطينيون وإسرائيل معرفة هوية المدّعي العام الجديد، بعد قرار قضاة المحكمة، بإتاحة إمكانية فتح تحقيق ضد جرائم حرب ارتكبتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967؛ وفرضت إدارة الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، عقوبات على بنسودا وأحد كبار مساعديها العام الماضي لاستمرارها في التحقيق في مزاعم ارتكاب جرائم حرب ضد أميركيين، رغم أن المحكمة تعرضت لانتقادات في الماضي بسبب تركيزها على تلك النوعية من الجرائم في أفريقيا؛ ونافس خان على المنصب ثلاثة مرشحين، هم إيرلندي وإيطالي وإسباني. ولم يتمكن من الفوز بالجولة الأولى، رغم أنه حصل على غالبية الأصوات.

وجرت الانتخابات علي مرحلتين، حيث لم يحصل أي من المرشحين الأربعة في الجولة الأولى على الأغلبية المطلقة للفوز بالمنصب والتي تتطلب الحصول على 63 صوتاً من إجمالي الأصوات الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية (123 دولة).

وقاد خان التحقيقات الأممية ضد جرائم ضد الإنسانية ارتكبتها "مقاتلو الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش)، في سورية والعراق.

وكانت وسائل إعلام بريطانية ذكرت أن خان هو المرشح الأوفر حظاً للفوز بالمنصب ويتقدّم على الإسباني كارلوس كاستريسانا، والإيرلندي فيرغال غاينور، والإيطالي فرانثيسكو لو فوي؛ وعلى الرغم من محاولات عدّة في الأسابيع الأخيرة، فشلت الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية في التوصل إلى توافق بشأن تعيين مدّعي عام جديد، وتوجّب عليها حسم قرارها خلال تصويت في مقرّ الأمم المتحدة في نيويورك.

ومن المقرر أن تستقيل بنسودا المولودة في غامبيا، في حزيران بعد تسع سنوات قضتها في واحد من أصعب المناصب في القضاء الدولي، تاركة وراءها سجلاً متفاوتاً من الإنجازات.

وسيكون خان، وهو ثالث مدّعي عام للمحكمة منذ إنشائها في 2002، مسؤولاً عن ملفات ضخمة وقضايا معقّدة، في محكمة يتمّ باستمرار التشكيك في شرعيّتها؛ وترأس خان، المحامي البريطاني

المتخصص في حقوق الإنسان، مؤخرًا تحقيقًا خاصًا للأمم المتحدة حول جرائم تنظيم "داعش"، ودعا إلى إجراء محاكمات شبيهة بتلك التي خضع لها القادة النازيون في نورمبرغ؛ وتتمثل أولى المسؤوليات التي سيضطلع بها المدعي العام الجديد، في اتخاذ قرار بشأن الخطوات التالية المتعلقة بالتحقيق في جرائم الحرب في أفغانستان والتحقيق بجرائم الاحتلال الإسرائيلي في غزة في 2014.

المرشح المفضل لدى إسرائيل؟

وأشارت وسائل الإعلام الإسرائيلية، إلى أن خان كان المرشح المفضل لدى إسرائيل، مشددة على أنه "براغماتي"، فيما لفتت إلى أن منافسه الإيرلندي، مثل الفلسطينيين سابقا أمام المحكمة الدولية؛ وذكرت القناة العامة ("11 أن الحكومة الإسرائيلية" عملت جاهدة "من وراء الكواليس للدفع باتجاه انتخاب خان. وأشارت إلى أن ذلك يأتي" لاعتبار خان قاضيا براغماتيًا ومن الرافضين لتأسيس المحكمة الدولية؛ "وبجسب" كان "11 فإن الولايات المتحدة وإسرائيل، وهما ليستا عضوين في المحكمة الجنائية الدولية، بالإضافة إلى بريطانيا دعمت انتخاب خان للمنصب. وادعت أن منافسه، غاينور، الذي سبق أن مثل السلطة الفلسطينية في المحكمة، من الداعين إلى تأسيس المحكمة.

وهاجم بنيامين نتنياهو، ومسؤولون إسرائيليون آخرون المحكمة الجنائية الدولية، بعد قرارها بإتاحة فتح تحقيق في جرائم الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967؛ ووصف نتنياهو المحكمة "بالموجهة" وقرارها بـ "اللا سامية"، ورفض نتنياهو اعتبار الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة أو "دفاع الجنود الإسرائيليين ضد الإرهابيين" جريمة حرب؛ ووعد نتنياهو بحماية جنوده "بكل القوة".

بينما قال المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية، أفيحاي مندلبليت، أن "لا صلاحيات للمحكمة الجنائية الدولية في هذا الموضوع" وأرجع ذلك "إلى عدم وجود دولة فلسطينية ذات سيادة، لا أرض تابعة لدولة كهذه"؛ وفي وقت سابق السبت، أبرق وزير الأمن الإسرائيلي، بيني غانتس، رسالة خاصة إلى جنود وضباط الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية في أعقاب القرار.

وقال غانتس في الرسالة "القرار خطير، دون صلاحية، وجاء ليكون أداة في أيدي أعداء إسرائيل. الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية كلها مستمرّون في الدفاع عن الدولة ومواطنيها بتفانٍ ومهنية، عبر الحفاظ على قيم دولة إسرائيل والجيش الإسرائيلي والالتزام بقواعد القانون الدولي."

والشهر الماضي، عبّر مسؤولون إسرائيليون عن تخوّفهم من فتح الجناية الدولية تحقيقاً في ارتكاب جرائم حرب بحق الفلسطينيين خلال العدوان على غزة عام 2014 والبناء الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلتين، في أعقاب انتهاء ولاية الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، الذي فرض عقوبات على المحكمة، وبدء ولاية الرئيس جو بايدن.

وسيكون أول طلب إسرائيلي من إدارة بايدن التعاون من أجل "منع الخطوات الخطيرة التي تتخذها المحكمة الجناية الدولية في لاهاي ضدها". وأشارت صحيفة "يسرائيل هيوم"، الأسبوع الماضي، إلى أن الحكومة الإسرائيلية ستطلب من إدارة بايدن تنسيق انتخاب المدعي العام في المحكمة الدولية، خلفاً للمدعية العامة الحالية، فاتو بنسودا، التي ستنتهي ولايتها في الفترة القريبة المقبلة؛ وبدأت إدارة الرئيس الأميركي الجديد، بايدن أقل حدة، لكنها لم توضح بعد ما إذا كانت تنوي التخلي عن العقوبات المفروضة على بنسودا والتي اعتبرت المحكمة أنّها "غير مقبولة".

ويذكر أن القرار حول فتح تحقيق ضد إسرائيل مطروح على أجندة المحكمة الجناية الدولية منذ نهاية العام 2019، إلا أن بنسودا طلبت رأي قضاة المحكمة بشأن صلاحياتها بالتحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية؛ وأفادت الإذاعة العامة الإسرائيلية "كان"، بأن "مسؤولين سياسيين في الحكومة الإسرائيلية يتخوفون من أن الاعتقاد في المحكمة الدولية هو أن فتح التحقيق لن يقود إلى مواجهة مع الولايات المتحدة. ولذلك، فإن هذا الأمر سيسمح الآن للقضاة بالإعلان عن فتح تحقيق ضد إسرائيل."

العدو الملف النووي الإيراني

قال مدير "معهد الأمن القومي" ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي سابقاً، عاموس يادلين، إنّ أمام إسرائيل خيارين سياسيين: الأول، العودة إلى مواقفها عام 2015 والانتقاد بحدّة للنية الأميركية للعودة للاتفاق النووي، ومطالبة إدارة بايدن باستمرار سياسة الضغط الأقصى التي اتبعتها إدارة ترامب؛ وقدّر يادلين أن تؤدي سياسة كهذه إلى إبعاد إسرائيل عن القدرة على التأثير على الموقف الأميركي وعن إمكانية التسبب بتعديل كبير في الاتفاق؛ أمّا الخيار الثاني والمفضّل، وفق يادلين، فهو "التوجّه إلى حوار هادئ وسري مع الإدارة الأميركية، للمصادقة على الهدف المشترك، وهو منع إيران من الحصول على قنبلة نووية؛ كما دعا يادلين إلى التوصل إلى اتفاق مواز بين الولايات المتحدة وبين إسرائيل، للتنسيق حول إيران على المديين القصير والبعيد، منها خطة عمل مشتركة في حال تبين إن التقدير الأميركي المتفائل تجاه الاتفاق النووي كوسيلة ناجحة لردع البرنامج النووي الإيراني خاطئ. كما دعا إلى أن يشمل الاتفاق الأميركي - الإسرائيلي اتفاقيات حول الخطوط الحمراء" التي من الممنوع أن تتجاوزها إيران "ووسائل الضغط وتحسين الاتفاق، بالإضافة إلى كبح" النشاطات السلبية الإيرانية في الشرق الأوسط."

وحذّر مسؤول في أجهزة الأمن الإسرائيلية من أنّ شمل البرنامج الصاروخي لإيران في الاتفاق النووي المقبل مع الولايات المتحدة قد يؤدي إلى تنازلات في مجال البرنامج النووي.

"المشكلة الكبرى لإسرائيل هي البرنامج النووي (الإيراني)؛ كل تنازل إيراني في المواضيع الأخرى سيلزم إعطاءهم شيئاً في الموضوع النووي؛ لدينا سلّم أولويات هنا؛ ممنوع أن ندفع في البرنامج النووي مقابل تحسينات في بنود أخرى؛" كما انتقد المسؤول الأمني رئيس الموساد، يوسي كوهين، وادّعى أن كوهين لا يبلغ عن لقاءاته حول إيران؛ "الأجهزة الأمنية لا تعرف. ربّما" رئيس الحكومة، بنيامين (نتنياهو) يعرف، وربّما لا"، وبعدها كان متوقعاً أن يكون كوهين مكلفاً من قبل نتنياهو بإدارة الاتصالات مع إدارة الرئيس جو بايدن حول إيران، اختار نتنياهو رئيس مجلس الأمن القومي، مئير بن شبات، بحسب موقع "واللا"، يوم الجمعة؛ ودعا المسؤول إلى أن تركز إسرائيل في مهمّتين "الأولى الحديث مع إدارة الرئيس الأميركي، جو (بايدن)، وإعادة بناء العلاقات مع

الديمقراطيين من جديد. بهذه الطريق نستطيع التأثير على المفاوضات؛ والثانية إقناع بايدن بتعزيز أمن إسرائيل أمام الإيرانيين، الرئيس السابق، دونالد (ترامب لم يكن مستعداً لإعطائنا أمراً في التزوّد الأمني).

في ما أكد ضابطان إسرائيليان كبيران سابقان أن ادعاء رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ورئيس أركان الجيش، أفيف كوخافي، بأن عودة إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، إلى الاتفاق النووي تشكل خطراً على إسرائيل هو "تضليل"؛ وشدد الضابطان - نائب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق وعضو الكنيست عن حزب ميرتس، يائير غولان، والضابط برتبة عميد وعضو الكنيست السابق والمرشح في قائمة حزب العمل لانتخابات الكنيست القريبة، عومير بار ليف - بما يتعلق بالاتفاق النووي مع إيران، من العام 2015، أن "ضباط الجيش عبروا عن رأيهم في حينه، في السنوات 2013 - 2016، بأنهم يعتقدون أن الاتفاق معقول وصحيح بالنسبة لإسرائيل"؛ قال غولان، في تقرير نشره موقع "زمان إسرائيل" الإلكتروني يوم الجمعة، إنه "عندما تم توقيع الاتفاق، ونحن في قيادة الجيش قرأنا الاتفاق، قلنا إن "هذا ليس اتفاقاً مثالياً، لكنه اتفاق جيد؛ فهذا اتفاق يأخذ البرنامج النووي سنوات إلى الوراء؛ وهذا ما كنا نريده؛ وهذا الموقف يشمل رئيس أركان الجيش، غادي آيزنكوت، وهو يعرف ذلك جيداً؛ وعندما جرى توقيع الاتفاق لم نشرب نخبا في هيئة الأركان العامة، لكننا قلنا: هذا إنجاز غير عادي."

مستقبل فلسطين مقترن بتفكيك "الفصل العنصري"

يرى ريتشارد فولك، مقرر الأمم المتحدة السابق، الخاص المعني بحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، أن تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط، مقترن بتفكيك "الفصل العنصري الإسرائيلي"؛ وإن "المستقبل السلمي للقضية الفلسطينية "لن ينشأ حتى" تُفكك إسرائيل الفصل العنصري، وتوافق على معاملة الفلسطينيين بموجب معايير حقوق الإنسان، بما فيها حق تقرير المصير"؛ واتهم "فولك" إسرائيل بممارسة التمييز العرقي والعنصري بحق الفلسطينيين، عبر قوانين

وممارسات متعلقة بـ "حيازة الأراضي، وحقوق المواطنة والجنسية، وحرية التنقل، والإقامة الآمنة، وتطبيق القانون، وإصدار تصاريح البناء"؛ وأوضح أن جوهر تلك الممارسات واحد، ويتمثل في "سيادة اليهود على غير اليهود، وخاصة الفلسطينيين"، وإن كانت سماتها تختلف من مجال إلى آخر، وباختلاف الأماكن من داخل إسرائيل إلى القدس الشرقية، أو الضفة الغربية، أو قطاع غزة؛ وعلق فولك على مستقبل السلام، وخيار حل الدولتين بين إسرائيل والفلسطينيين، بالقول إن واقع "الدولة الواحدة" بات الأساس الوحيد لأي عملية سلام مستقبلية ذات معنى، وهو ما يُشكل تحدياً في كيفية تشكيل حكومة مستقبلية على أساس المساواة العرقية الحقيقية؛ ويقصد بحل "الدولة الواحدة"، إقامة كيان ديموقراطي، يجمع اليهود والعرب، على أرض فلسطين التاريخية لكن إسرائيل، ترفض بشدة هذا الخيار، كما ترفض حل الدولتين، وتصر على منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً محدوداً على مناطق فلسطينية معزولة؛ واعتبر أن "سيطرة إسرائيل وحدها على الأرض كاملة، وإبقاء الفلسطينيين تحت الاحتلال، يشير إلى أن الهدف المدعوم دولياً لمفاوضات حل الدولتين، قد حلّ محله طموحات الإسرائيليين لاستكمال المشروع الصهيوني، وإقامة دولة يهودية حصرية على الأرض الموعودة كاملة."

مساعدا ت روسية للفلسطينيين

سلم السفير الروسي لدى فلسطين، غوتشا بواتشيدزه، مساعدات غذائية للفلسطينيين، مكونة من أطنان من القمح، وذلك من خلال منظمة الأغذية العالمية؛ والمساعدات التي وصلت إلى ميناء أسدود، تشمل 52 حاوية بها 936 طناً مترياً من دقيق القمح، بتمويل روسي، وستسلم لاحقاً إلى غزة، بالإضافة إلى 666 طناً مترياً أخرى من دقيق القمح الروسي، الذي يتم تخليصه الآن من قبل مصلحة الجمارك، وسيتم تسليمها في وقت لاحق إلى الضفة الغربية، وسيصل قريباً 342 طناً مترياً من دقيق القمح الروسي، وسيتم تسليمه إلى الضفة الغربية، كما وزع البرنامج مساعدات غذائية عينية، تتكون من دقيق القمح والبقول والزيت النباتي والملح على أساس ربع سنوي) كل ثلاثة

أشهر)؛ وسيتم توزيع الأطنان المترية المذكورة من دقيق القمح الروسي على 37000 نسمة في غزة و 35000 من البدو والرعاة في المنطقة) ج (بالضفة الغربية أواخر شباط /أوائل آذار ؛ لتغطية احتياجات المستفيدين المستهدفين لأشهر كانون الثاني /وشباط /وآذار 2021 /، وتم تمويل جميع الأطنان المترية من دقيق القمح المذكورة من خلال مساهمة روسيا لعام 2020 ؛ ويقوم برنامج الأغذية العالمي، بالانتهاء من شراء حوالي 3750 طناً مترياً إضافياً من دقيق القمح الروسي، والتي يتم تمويلها من خلال مساهمات روسيا لعام 2021 ، وسوف يستخدم برنامج الأغذية العالمي، سلع دقيق القمح هذه؛ لتوزيعها على المستفيدين المستهدفين في غزة والضفة الغربية (72000) لتغطية احتياجاتهم للربع الثاني) نيسان - حزيران (2021 والربع الثالث) حزيران - أيلول. (2021)

كاكال يسعى لتغيير سياساته لتعزيز الاستيطان في الضفة الغربية

تعتزم إدارة الصندوق القومي اليهودي (الصندوق الدائم لإسرائيل - كاكال) توسيع أنشطتها لتعزيز المشروع الاستيطاني ونهب الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، في ما وصف بأنه تغير جذري في سياسات المؤسسة التي شكلت حجر الأساس في المشروع الاستيطاني الصهيوني منذ تأسيسها عام 1901 ؛ وتناقش إدارة المؤسسة، اقتراحاً ينظم أنشطتها في الضفة الغربية المحتلة ويسمح لها بشراء الأراضي) بملكية فلسطينية خاصة (وتوسيع المستوطنات وتطويرها، بحسب ما كشف موقع "واللا" الإخباري؛ ووفقاً لنص المقترح المطروح على جدول أعمال الهيئة الإدارية لـ"كاكال"، ستعمل المؤسسة رسمياً على شراء أراض فلسطينية خاصة في المنطقة "ج" في الضفة الغربية المحتلة، لغرض توسيع محتمل للمستوطنات القائمة.

وحتى يومنا هذا، تجنب الصندوق القومي اليهودي عن العمل علناً في الضفة الغربية، وتركزت أنشطته في المناطق المحتلة عام 1967 عبر تحويل الميزانيات لمنظمات استيطانية وشركات تابعة له، عملت على شراء الأراضي. لكن الرئيس الجديد للمؤسسة، أفراهام دوفداني، يعمل على تغيير هذه السياسة؛ ولفت التقرير إلى حرص دوفداني على الإبقاء على هذه الإجراءات بعيدة عن الأنظار، إذ تم إرسال صيغة القرار المقترح إلى أعضاء مجلس إدارة "كاكال" في نسخة ورقية وتم تسليمهم المقترح شخصياً، وطلب منهم صراحة الحفاظ على السرية.

وأشار التقرير إلى الأبعاد الاقتصادية لسياسات "كاكال" المرتقبة إلى جانب التوسع الاستيطاني الجارف الذي قد ينتج عنها، ونقل التقرير عن مصادر في اليمين، قولهم إن القرار سيجعل من الممكن فتح منطقة جديدة لأنشطة "كاكال" واستثمار ميزانيات بمئات الملايين من الشواقل، بعضها تبرعات من يهود في الولايات المتحدة ودول أخرى، مخصصة لتطوير وتوسيع المستوطنات.

وقال مصدر مسؤول في مؤسسات قومية إسرائيلية "هذا قرار مبدئي يعطي الحق للصندوق القومي اليهودي بالعمل في يهودا والسامرة) التسمية التوراتية للضفة الغربية)، فوق الطاولة وليس من تحتها"، في إشارة إلى أن الأنشطة الاستيطانية في الضفة العربية المحتلة للمؤسسة ستتحول إلى العلن، لكن الصندوق القومي اليهودي ينفي وجود أي نية في هذه المرحلة لفتح "منطقة عمل ونفوذ جديدة".

سيطرة اليمين على المؤسسات الصهيونية

وهذا التحول في سياسة "كاكال" يأتي في ظل سيطرة تحالف اليمين والصهيونية الدينية بقيادة الليكود على المؤسسات الصهيونية إذ أكمل الحزب في المؤتمر الصهيوني الأخير، الذي عقد في تشرين الأول الماضي في مدينة القدس، هدفاً إستراتيجياً كان قد حدده مسبقاً وهو انتخاب ممثلين

عنه في جميع مناصب صناعة القرار في المؤسسات الصهيونية؛ علما بأن دوفداني هو من اليمين الأيديولوجي المتمثل بحزب "المفدال" سابقا) الصهيونية الدينية).

وأشار التقرير إلى أنه في غضون عامين، من المقرر أن ينتقل منصب رئيس الصندوق القومي اليهودي إلى الليكود، وأن المرشح الأبرز لرئاسة المؤسسة هو عضو الكنيست حاييم كاتس؛ كما أن الليكود سيطر على قسم الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية ودائرة "تطوير الأراضي" في الصندوق القومي اليهودي.

وعبر الليكود صراحة عن هدفه الإستراتيجي في السيطرة على المؤسسات الصهيونية، وهو "توطين مليون مستوطن" إضافي (في يهودا والسامرة).

وبحسب التقرير، فإن الجهة التي أوكل لها تشكيل تحالفات يمينية في المؤسسات الصهيونية تتمثل بمجموعة موظفين من المستوطنين أعضاء الليكود تسمى "ميلوكاديم" بقيادة دافيد تسفئيل ويشاي ميرلنغ، الذي تم تعيينه أيضا رئيسا لقسم الاستيطان.

إجراءات سرية

ومن المتوقع أن تعارض أحزاب يسار الوسط الممثلة في المؤسسات الصهيونية والصندوق القومي اليهودي محاولة اليمين لتغيير السياسات لتعزيز الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة، وتحاول حشد ائتلاف يعيق هذه الخطوة، خصوصا لـ "حساسية التوقيت" سياسيا - الانتخابات الإسرائيلية وتولي إدارة جو بايدن مقاليد السلطة في الولايات المتحدة.

وعلى مدى سنوات، سعى الصندوق القومي اليهودي إلى إخفاء أنشطة اقتناء الأراضي في الضفة الغربية المحتلة، وذلك في ظل معارضة أحزاب يسار الوسط والممثلين الحاليين للمتبرعين الرئيسيين من اليهود في الخارج، لا سيما في الولايات المتحدة. لكن عمليا، استمر الصندوق القومي اليهودي

في تحويل الأموال لشراء الأراضي في الضفة الغربية عبر شركة استيطانية تابعة له تدعى "هيمنوتا"، التي تم إنشاؤها عام 1938 بغرض شراء الأراضي.

وفي العام 2018 كشف الصحافي رافيف دروكر أن الصندوق القومي اليهودي حول سرا عشرات الملايين من الشواقل لغرض شراء أراضي في الضفة الغربية المحتلة دون علم ومصادقة مجلس إدارة الصندوق القومي اليهودي. وينص المقترح الذي تناقشه الهيئة الإدارية لـ "كاكال" الأسبوع المقبل، نقل معظم الصلاحيات من شركة "هيمنوتا" إلى الصندوق القومي اليهودي نفسه ويغير اسم الشركة إلى "كيما يهودا والسامرة".

كيف سترجم "كاكال" أنشطته في الضفة

ووفقاً للمقترح "ستعمل كاكال على تطوير وتعزيز الاستيطان في الضفة الغربية على جميع الأصعدة، بما في ذلك من خلال تطوير المشاريع والمبادرات ومن خلال الأنشطة التعليمية والمجتمعية والتوعوية وغيرها من الإجراءات للتشجير وحماية البيئة والحفاظ على المساحات المفتوحة". وينص المقترح على أن "كاكال" ستعمل بالتنسيق مع المجالس الاستيطانية والإدارة المدنية للحكومة الإسرائيلية في المناطق المحتلة).

وفقاً للقرار المقترح، ستُعطى الأولوية أولاً لشراء الأراضي داخل المستوطنات القائمة، ثم الأراضي المجاورة لها، والتي يمكن استخدامها لتوسيع المستوطنات. بالإضافة إلى ذلك، فإنه سيتم استخدام أموال المانحين الدوليين الذين يتيح القانون الداخلي للدول المقيمين فيها شراء الأراضي في الضفة الغربية) الدول التي لا تجرم الاستيطان الإسرائيلي في قوانينها الداخلية).

وتركز الخطة على منح أولوية شراء أراضي في البؤر الاستيطانية العشوائية ومحيطها. ويشدد المقترح على شراء الأراضي في منطقة القدس وغور الأردن ومستوطنات "غوش عتصيون" ومنطقة

الخليل، وفي محيط المستوطنات "كرمل"، "معون"، "سوسيا"، ميتسودات يهودا"، "أشكولوت"، "سينسانا" وغيرها من المستوطنات الواقعة جنوب الخليل.

كما تشمل الخطة التركيز على تعزيز الاستيطان في منطقة "بنيامين" وسط الضفة المحتلة، بما في ذلك مستوطنات "آدم"، "معاليه مخماش"، "بيت حورون"، "كوخاف يعقوب"، "موديعين عيليت"، "ميتياهو"، "بيت أرييه"، "عوفريم"، "مافو حورون"، "حشمونائيم" و"كفر حورانيم".

بالإضافة إلى المناطق المحاذية للطريق رقم (5) المتاخمة للخط الأخضر في المستوطنات التالية : "أريئيل"، "كريات نيتافيم"، "بروخين"، "عالي زهاف"، "بركان"، "عيتس أفرام"، "إلکانا"، "شاعري تكفا"، "أورانيت"، "ألفي منشي"، "تسوفيم" و"سلعيت".

مبادرة أوروبية – عربية لإحياء "عملية السلام"

تحاول مجموعة مؤلفة من أربع دول، هي فرنسا وألمانيا ومصر والأردن، إحياء "عملية السلام" بين إسرائيل والفلسطينيين، علما أن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، دفن "عملية السلام" خلال سنوات حكمه طوال العقد الماضي، بعد أن خرق اتفاقيات مع الفلسطينيين وأطلق تصريحات رافضة لقيام دولة فلسطينية وكثف الاستيطان وطرح مخطط ضم مناطق واسعة في الضفة الغربية إلى إسرائيل؛ ونقل موقع "واللا"، عن دبلوماسيين أوروبيين ومسؤولين إسرائيليين "رفيعي المستوى"، قولهم إن مجموعة الدول العربية والأوروبية هذه تحاول إقناع الجانبين بالموافقة على مقترح لتنفيذ "سلسلة خطوات بناء الثقة"، من أجل تحسين الأجواء بينهما إلى حين تبلور إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، سياستها حيال الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

ووفقا لـ"واللا"، فإن مبادرة الدول الأربع هي "المجهود النشط الوحيد الجاري حاليا من أجل تذويب الجمود في عملية السلام". وقال الدبلوماسيون الأوروبيون إن إسرائيل والفلسطينيين "يتحفظون من تنفيذ هذه الخطوات من دون تدخل إدارة بايدن في هذه الخطوة". لكن هذه المبادرة تأتي في وقت

تجري فيه انتخابات عامة في إسرائيل، يسعى نتنياهو جاهدًا للفوز فيها وتشكيل حكومة يمينية أخرى، ومن أجل ذلك تحالف مع غلاة اليمين المتطرف والفاشي. وفي هذه الأجواء، يتنافس أحزاب اليمين في إطلاق التصريحات وتبني مواقف معادية للفلسطينيين. كما أن من يعتبر منافسًا لنتنياهو، رئيس حزب "أمل جديد" يدعو ساعر، أكثر يمينية من نتنياهو ويصرح برفض قيام دولة فلسطينية، وهو الموقف الغالب في الشارع الإسرائيلي.

وتابع "واللا" أن مبادرة الدول الأربع انطلقت قبل سنة، في أعقاب اجتماع وزراء خارجيتها على هامش مؤتمر الأمن في ميونيخ، في محاولة لفتح حوار مع الفلسطينيين بعد طرح الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، خطة "صفقة القرن". وفي الأشهر التالية، التقى وزراء الخارجية عدة مرات من أجل تنسيق مواقف بما يتعلق بمخطط الضم الإسرائيلي، الذي لم يخرج إلى حيز التنفيذ.

والتقى وزراء خارجية الدول الأربع في القاهرة، الشهر الماضي؛ وحاولوا إحضار وزير الخارجية الإسرائيلي، غابي أشكنازي، ووزير الخارجية الفلسطيني، رياض المالكي، إلى هذا الاجتماع، لكن الأجواء السياسية في إسرائيل، وقيود فيروس كورونا، جعلت مشاركة كهذه مستحيلة؛ واستعرض وزراء خارجية الدول الأربعة، خلال لقائهم مع مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية، ألون أوشفيز، الأسبوع الماضي، مقترحا لخطوات لبناء الثقة التي بإمكان إسرائيل تنفيذها تجاه الفلسطينيين، بحسب "واللا". وشملت هذه الخطوات نقل لقاحات مضادة لكورونا للطواقم الطبية الفلسطينية، وقف تجميد حسابات أسرى فلسطينيين في البنوك، وتسليم جثامين شهداء فلسطينيين محتجزة في إسرائيل.

والخطوة الأبرز التي اقترحتها وزراء الخارجية الأربعة هي أن تجمد إسرائيل أعمال بناء جديدة في المستوطنات، في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وبينها إقامة مستوطنة "غفعات همتوس" في جنوب القدس المحتلة والتي من شأنها قطع التواصل الجغرافي الفلسطيني بين القدس وبين بيت لحم وجنوب الضفة الغربية. ولفت "واللا" إلى أن تجميد البناء الاستيطاني هو "موضوع حساس في فترة عادية، ويصبح حساسًا أكثر في فترة الانتخابات"؛ وفي موازاة ذلك، اجتمع قناصل الدول الأربع في القدس ورام الله مع المالكي، واستعرضوا أمامه خطوات بإمكان السلطة الفلسطينية تنفيذها، وبينها

تعزيز التعاون مع إسرائيل في موضوع مكافحة كورونا وعقد مؤتمر مشترك للشؤون المدنية لمناقشة الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة.

واعتبر "واللا" أن "الخطوة الأكثر أهمية" التي اقترحتها الدبلوماسيون الأوروبيون على الفلسطينيين هي أن "ينفذوا إصلاحات في دفع المخصصات للأسرى الفلسطينيين" في السجون الإسرائيلية.

واقترح وزراء الخارجية الأربعة حضور أشكنازي والمالكي إلى باريس، في آذار المقبل، وعقد لقاءين منفصلين معهما.

وأكد الدبلوماسيون الأوروبيون أن إسرائيل رفضت معظم الخطوات التي اقترحوها. وقال أوشفيز لوزراء خارجية الدول الأربع إنه فوجئ من رؤية كيف أن هذه المجموعة التي تشكلت قبل سنة من أجل تهدئة الفلسطينيين تحولت إلى مجموعة تضع مطالب أمام إسرائيل. وأضاف أنه "عندما أرى هذا التطور، فإنه يلزمني بإعادة التفكير حول ما غذا كما معتمين بالمشاركة في ذلك".

وقال أوشفيز لوزراء الخارجية الأربعة إنه ليس بإمكان دولهم تجاهل وجود إدارة أميركية جديدة وأن ينبغي أخذها بالحسبان، ورد الوزراء أن هدف مبادرتهم مساعدة إدارة بايدن بتحريك "عملية السلام". وقال الدبلوماسيون الأوروبيون إن المالكي عبر أن استعداداته للمشاركة في اجتماع في باريس ودراسة مقترحاتهم بشأن خطوات تنفذها السلطة الفلسطينية، وشدد في الوقت نفسه أن المبادرة يجب أن تكون منسقة مع إدارة بايدن.

القدس تخضع لمفاوضات الحل النهائي

أعلنت وزارة الخارجية الأميركية، أن وضع مدينة القدس يخضع لمفاوضات الحل النهائي، وكانت إدارة الرئيس ترامب قد اعترفت بالقدس "عاصمة موحدة لإسرائيل"؛ جاء ذلك في موجز صحفي للمتحدث باسم الوزارة، نيد برايس؛ الذي قال: "القدس تخضع لمفاوضات الحل النهائي، وهذا الموقف لم يتغير"؛ كما شدد على أن عودة المساعدات الأميركية إلى الفلسطينيين "مرهونة بتوافقها مع قيم واشنطن ومع المصالح الأميركية"؛ ونعتقد أنه من الضروري تجنب الإجراءات الأحادية التي تغذي

التوتر وتقوض الجهود المبذولة لدفع حل الدولتين، بما في ذلك الضم والبناء الاستيطاني والهدم ودفع مرتبات " للإرهابيين وسياسة التحريض. "

وفي 6 كانون الأول 2017 ، اعترف ترامب بالقدس " عاصمة موحدة " لإسرائيل، وفي 3 آب / من العام التالي، أعلنت إدارته قطع كل المساعدات لوكالة الأونروا؛ وكان المبعوث الأميركي لدى الأمم المتحدة، ريتشارد ميلز، قد قال أمام مجلس الأمن، إن إدارة بايدن ستعيد تفعيل المساعدات التي علقتها إدارة الرئيس السابق للفلسطينيين؛ وأضاف أن بايدن وجّه إدارته لـ "استعادة التواصل الأميركي الموثوق " مع فلسطين وإسرائيل، بما يشمل إحياء العلاقات مع القيادة والشعب الفلسطيني التي ضمرت في عهد ترامب؛ وأوضح أن الجهود تلك ستشمل أيضا استعادة المساعدات الإنسانية لفلسطين.

فتح معبر رفح

بالتوازي مع حوارات القاهرة، قرّرت السلطات المصرية فتح معبر رفح " لأجل غير مسمى " في بادرة حسن نية لتشجيع الحوار الوطني الفلسطيني، وذلك بعد نحو عام من تشغيله بصورة متقطعة واستثنائياً لأيام فقط؛ وبينما نقلت مصادر أن الاتحاد الأوروبي بات يشترط عودة عناصر السلطة إلى العمل على المعابر، قالت مصادر في فتح إن هناك حديثاً عن عودة العمل على معبر رفح باتفاقية المعابر 2005 ؛ مع وجود المراقبين الأوروبيين (الإيطاليين)، من دون أن تعطي تفاصيل أخرى؛ لكن المصادر المصرية تقول إن المعبر سيكون من وسائل الضغط المصرية على الفصائل من أجل إكمال المسار السياسي وإجراء انتخابات جديدة... للأنخراط في مفاوضات سلام مع الإسرائيليين، علماً بأن تنسيقاً يجري مع الإسرائيليين عبر المخابرات المصرية لبدء المفاوضات بعد انتخابات الكنيست، وربما قبل الانتخابات الفلسطينية في حال تشكيل حكومة إسرائيلية مستقرة.

سياسات إدارة بايدن المتوقعة تجاه إسرائيل

السفير الأميركي السابق لدى إسرائيل، دان شابيرو، الذي شغل منصب السفير الأميركي خلال ولاية براك أوباما، والذي يعمل حاليًا باحثًا في مركز الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب، توقع أن يواصل بايدن طرح حل الدولتين لتسوية الصراع كخيار إستراتيجي وفق معادلة "دولتان لشعبين"، مستبعدا في الوقت نفسه تعيين مبعوث خاص للبيت الأبيض لهذا الشأن؛ كما عبّر عن تفهم الإدارة الأميركية الجديدة "لأهمية الهجمات التي تنفذها إسرائيل في سورية"، مشددا على أن التوقعات الأميركية تشير إلى أنه "أمام إيران أقل من ستة أشهر لتطوير سلاح نووي".

وفسر ذلك بأن "بايدن حرص في أيامه الأولى في المنصب على التركيز على القضايا الأكثر إلحاحًا بالنسبة له، وهي ترتيب العلاقات مع الحلفاء الذين سيواجهون -إلى جانب الولايات المتحدة - التهديدات الروسية والصينية؛ لا دور لإسرائيل في ذلك؛ هذا لا يعني أنها ليست مهمة"؛ وللتأكيد على موقع إسرائيل على جدول أعمال الإدارة الجديدة، قال شابيرو: "أصر بايدن على أن يتحدث وزير الخارجية الأميركي مع نظيره الإسرائيلي وأن يتحدث وزير الدفاع الأميركي مع نظيره الإسرائيلي . وهو يحاول تعزيز العلاقات".

قنبلة نووية إيرانية خلال أشهر قليلة

وحول الملف الإيراني قال شابيرو: بايدن يرى النظام الإيراني كنظام خطير يسعى لامتلاك أسلحة نووية وتوسيع نطاق نفوذه على خلايا إرهابية. وبعد أن انسحب) الرئيس الأميركي السابق (ترامب من الاتفاق وبدأت إيران تنتهك التزاماتها - هي الآن على بعد حوالي أربعة أشهر من تطوير أسلحة نووية. هذا هو الواقع".

وأضاف: "نحن نعلم مدى أهمية قيام إسرائيل بمهاجمة في سورية"، وتابع: "بايدن ليس في عجلة من أمره، إنه يضغط على الإيرانيين. هناك خلافات بين إسرائيل والولايات المتحدة بشأن مسألة ما إذا

كان من الصواب العودة إلى الاتفاق النووي. أوضح بايدن أنه يريد التوصل إلى اتفاق طويل الأمد يتضمن رقابة أقوى مما كانت عليه في الاتفاق السابق لمنع إيران من الوصول إلى قنبلة نووية." وبشأن القضية الفلسطينية، قال شابيرو إن بايدن ملتزم بحل الدولتين؛ وشدد على أنه "بايدن يعتقد أن الرؤية السابقة هي الصحيحة، لكنه لا يرى فرصة لدفع المفاوضات بمشاركة القادة الحاليين الذين فشلوا في المفاوضات السابقة في ظل انعدام الثقة بين الطرفين."

وأضاف "في رأيي، لن يعين بايدن مبعوثًا خاصًا للتعامل مع إسرائيل والفلسطينيين، لكنه سيحاول الحفاظ على إمكانية التوصل إلى حل يترجم بمعادلة دولتان لشعبين. أي أنه سيشتجع إسرائيل والفلسطينيين على اتخاذ خطوات إيجابية مثل التعاون والتنسيق الأمني، ومن ناحية أخرى عدم اتخاذ خطوات سلبية مثل توسيع البناء في المستوطنات، وتقديم رواتب للأسرى الفلسطينيين) وصفهم بالإرهابيين (وغير ذلك. وسيحاول حشد الدول العربية التي بدأت تطبيع العلاقات مع إسرائيل في هذا السياق."

وقال شابيرو إن "بايدن ملتزم بأمن إسرائيل وكان يعتبر حتى السنوات الأقوى الداعم لها. ويرى أن الولايات المتحدة تدافع عن شرعية إسرائيل دولياً، سواء في الأمم المتحدة أو في محاكم لاهاي (المحكمة الدولية) وفي مواجهة أنشطة BDS؛ والعلاقات الأمنية الوثيقة بين البلدين ستستمر. وأوضح أن "بايدن يدعم اتفاقيات التطبيع مع الدول العربية. ومن الجيد للولايات المتحدة أن ترى إيران ديناميكية جديدة) للعلاقات والتحالفات في المنطقة" (وأضاف أن "التحالفات الجديدة تمنح إيران فرصاً أقل لإثارة الخلافات بين جيرانها كما أنها تخلق فرصاً للولايات المتحدة للتراجع عن قيادة المشهد في الشرق الأوسط في حين تحافظ على موقف الداعم) لحلفائها)، وقد قال) بايدن) بالفعل إنه سيحاول تعميق العلاقات الحالية) بين إسرائيل ودول خليجية (وتوسيع التطبيع مع عُمان والسعودية والكويت وغيرها."